محضر الجلسة الأولى

(اليوم الثاني)

من الدورة الاستثنائية الثانية للدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 19/شوال/ 1436 هجرية, الموافق 2015/8/4 ميلادية

قرارات اللجنة المشتركة (القانونية والإدارية) رقم (3) تاريخ 2015/6/20 المتضمن مشروع قانون البلديات لسنة 2015 .

السيد خميس عطية رئيس اللجنة المشتركة الإدارية والقانونية: بسم الله الرحمن الرحيم. والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. شكراً.

هذا التعريف الزملاء الأكارم استقر في تشريعاتنا منذ بداية العمل البلدي بالمملكة، وبالتالي نحن أبقينا على التعريف بأن البلدية مؤسسة أهلية، وهذا أيضاً يحقق الاستقلال المالي والإداري، وحتى لا تكون مؤسسة حكومية لأنها منتخبة من الشعب، أي لو نريد أن نتحدث عن حكم محلي سوف يكون بها اجتهادات أخرى لها علاقة، نحن بهذا المشروع عملنا على تعزيز الاستقلالية للبلديات عن الحكومة، والتشريع مستقر على التعريف الموجود الآن، وحتى تبقى مستقلة، وشكراً.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس.

أود أن أتحدث عن كل الملاحظات التي تحدث به الزملاء، بإيجاز، وسوف أبدأ من عند السيد يوسف القرنة والذي ربط البلديات باللامركزية، فلا يوجد أي رابط ما بين قانون البلديات وقانون اللامركزية، البلديات لها مهام كلنا يعلمها، من إصدار تراخيص للبيئة للحدائق وهذه هي مهام البلديات، ويوجد بها مجلس محلي انشأ جديد، واليوم نحن نناقش قانون البلديات، ولا يجوز ربط قانون اللامركزية بالبلديات لأنه لا يوجد بينهما أي رابط، اللامركزية تتحدث عن الأعمال أو الخدمات

والأعمال التي ســتقوم بها الحكومة، والبلديات هي الأعمال التي ســتقوم بها البلدية، وأرجو بهذا أن أكون قد أوضحت للزميل يوسف القرنة بأنه لا يوجد أي تعارض بين الاثنين.

أما عن استثناء منطقة العقبة؛ بداية فقهاء القانون ولدينا بهذا المجلس فقهاء في القانون، والذي يقول "القانون الخاص يقيد القانون العام"، وهذه قاعدة فقهية ليس عليها خلاف، نحن في اللجنة المشــتركة وأثناء الحوار حول مشــروع قانون البلديات، التقينا مع رئيس ســلطة العقبة، والذي أبلغنا أنه ســيتم تعيين وتم التعيين فعلاً لمفوض خاص للمدينة، يعتني بشؤون المدينة، وأيضاً كان شرط التعيين أن يكون من ســكان العقبة وتم التعيين، وأيضــاً تحدث معنا بأنه ســيتم أخذ موافقات لازمة لاســتحداث مجلس اســتشــاري، يكون بمثابة المجلس البلدي على غرار أمانة عمان في الســابق، بمعنى أن يكون كل هذا المجلس أن يكون معيّن من الحكومة، وهناك تفكير أن يكون هذا المجلس منتخب ولكن على مراحل، على غرار ما حدث في أمانة عمان، نحن نطالب الحكومة مثلما تفضـــل دولة الرئيس أن يكون التعديل على قانون ســـلطة العقبة، حتى يمكن أهلنا في ســـلطة العقبة من حق الانتخاب في مجلس بلدي لهم.

وما تفضــلت به الزميلة حول انتخاب أعضــاء المجلس المحلي وأكثرهم عدداً للأصــوات، فأرجو أن أوضــح هذه المسألة؛ أثناء النقاش لهذه المادة برز أكثر من مقترح، فأحد المقترحات كان يطالب كما تدعو الزميلة "بأن يتم انتخاب الرئيس على ورقة واحدة منفصــلة والأعضــاء على ورقة مباشــرة من الناخبين"، وكان هناك رأي آخر يقول والحكومة أيضـــاً كانت تقول أن فكرة الانتخاب على ورقة منفصــلة للرئيس والأعضــاء تعقد العملية الانتخابية، وتحتاج إلى وقت وجهد إضــافي، لأنه ســيكون هناك ثلاث أوراق، واحدة لرئيس المجلس البلدي، وأخرى لرئيس المجلس المحلي، وثالثة لأعضـــاء المجلس المحلي، وهذا مرهق من ناحية التصويت والفرز أيضاً، لهذه الأسباب توافقنا في اللجنة على أن يكون رئيس المجلس المحلي من يحصل على أعلى الأصوات دون أن يتم انتخابه منفصلاً بشكل مباشر، وأنا أطالب من المجلس الكريم (كوني رئيساً للجنة) أن يوافق على قرار اللجنة، حتى لو كنت أنا شخصياً أرى عكس ذلك.

النقطة الأخرى التي تحدثت بها الزميلة، أنه من المفروض (أن لا نترك العدد للنظام أو نحدده بالقانون)، فالمفروض أنه إذا شرعنا القانون نشرعه لسنوات، ونحن لسنا معنيين بتشريع القانون أن يكون بكل انتخابات جديدة أن يكون هناك قانون، لذلك تركنا هذا لنظام للحكومة حتى ترى العدد السكاني، وتحليل العدد بناءاً على ذلك، وأرجو أن أكون قد أوضحت، وشكراً.